

العلقة بمفهومها الخاص عند المحدثين

- دراسة نظرية ونماذج تطبيقية من كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي-

**Illness in its specific sense for the hadith scholars - a theoretical study and applied  
models from Ibn Abi Hatim Al-Razi's book, Al-III**

الباحث/

مَحْمُودُ نَاصِرُ شَرِيفُ الزَّيْنِ

## المُلخَص

تتأول هذا البَحْثُ مَوْضُوعاً بِعُنْوَانِ "العِلَّةُ بمفهومها الخاصِّ عِنْدَ المُحَدِّثِينَ - دراسةً نظريةً وَنَمَازِجُ تَطْبِيقِيَّةً مِنْ كِتَابِ العِلَلِ لابنِ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ"، وَقَدِ احتوتِ الدراسة عَلَيَّ: (مُقَدِّمَةٌ، وَتَمهيدٌ، وَثَلَاثَةٌ مباحثٍ، وَخَاتِمَةٌ).

ففي المقدمة بين الباحث أهمية الموضوع وأسباب اختياره والصعوبات التي واجهته، ومنهجية الدراسة، ثم مهد الباحث بذكر ترجمة موجزة لأبي حاتم الرازي، وتعريفاً مختصراً بكتاب علل الحديث لابن أبي حاتم (رحمه الله)، وتناول المبحث الأول والثاني الدراسة النظرية لعلم العلل واستعمالات العلماء للعلقة، وأما المبحث الثالث فقد تناول أحاديث تم اختيارها من (كتاب العلل) كنماذج تطبيقية على ما ذكر في الدراسة النظرية، وتلى المباحث بعد ذلك خاتمة تضمنت النتائج العلمية والتوصيات الحديثة والتي قد تكون محط اهتمام وفائدة للباحثين والدارسين في هذا المجال.

## Abstract

This research dealt with a topic titled "Illness" in its special concept among the hadith scholars, a theoretical study and applied models from the book "Ills" by Abi Hatim Al-Razi. The study contained:

an introduction, a preface, three topics, and a conclusion.

In the introduction, the researcher explained the importance of the topic, the reasons for choosing it, the difficulties it faced, and the methodology of the study. As for the third topic, it dealt with hadiths that were selected from (Kitab al-Ill) as applied models according to what was mentioned in the theoretical study. Then the topic was followed by a conclusion that included scientific findings and modern recommendations that may be of interest and benefit to researchers and scholars in this field.

Keywords: (illness, invisibility, ambiguity, slander, Al-Razi).

## مُقَدِّمَةٌ

الحمد لله المنزه عن الأسقام والعلل، جامع الشتات، والصلاة والسلام على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - صاحب الأحاديث الجلل، المبعوث بالآيات المبينات، وعلى آله وصحبه وأزواجه الطاهرات، أمَّا بَعْدُ: فإن الحديث النبوي يُعدُّ المصدرَ الثاني من مصادر التشريع المتفق عليها بعد القرآن الكريم، ولَمَّا كَانَ بهذه المنزلة المنيفة، كان الاهتمامُ به من حيث السندُ والمننُ واجباً على الأمة؛ كي نعملَ على الحفاظِ على أحاديثِ نبيِّنا (p) دونَ زيادةٍ أو نقصان.

ولما كَانَ مَدَارُ قَبُولِ الأحاديثِ أو رَدِّهَا قائماً على علمِ العِللِ؛ لأنَّ العِلَّةَ داخلةً في أنواعِ علومِ الحديثِ الأخرى كُلِّهَا، وهذا يَدُلُّ على أهميةِ علمِ العِللِ؛ لِذَوْرِهِ البارزِ المُهمِّ في عِلْمِي الحديثِ: دِرَائِيَّةً، وِرْوَايَةً؛ لأنَّ أَيَّ وَهْمٍ أو خَطَأٍ أو غَلَطٍ في سَنَدِ الحديثِ أو مَنْتَه يَعدُّ عِلَّةً فيه، وقد تكونُ هذه العِلَّةُ خَفِيَّةً قَادِحَةً تجعلُ الحديثَ مَرْدُوداً غيرَ مُحتَجِّ به.

ومن الجديرِ ذكرُهُ أنَ الحاكمَ النيسابوري (ت405) <sup>(1)</sup> أولُ مَنْ وَصَحَ تعريفاً اصطلاحياً خاصاً للعِلَّةِ، ولعلَّةُ الأولِ في هذا المجالِ، ولكن لم يُحدِّدْ شَرْطِي العِلَّةِ بوضوحٍ؛ لأنَّه كَانَ تعريفاً مَبْدئياً للعِلَّةِ؛ أمَّا مَنْ اشْتَغَلُوا بِمُقَدِّمَتِهِ الشهيرةِ (معرفة أنواع علوم الحديث)، كالإمام: "النووي" <sup>(2)</sup>، وألطيبي <sup>(3)</sup>، أوالعراقي <sup>(4)</sup>، أوالسُّيوطي <sup>(5)</sup>، أوغيرهم، فَقد أَبَانُوا عَن شَرْطِي العِلَّةِ (الخفاء والغموض، والقدح). وابنُ الصَّلَاح <sup>(6)</sup> وهؤلاءِ وَإِنْ حَصَرُوا العِلَّةَ في المعنى الخاصِّ الذي لَمْ يَتَكَلَّمْ وَيَبْحَثْ فِيهِ إِلا الجَهَابِذَةَ مِنَ المُحَدِّثِينَ وَفُحُولِهِمْ، كالبخاريِّ، ومسلمٍ، وأبي زُرْعَةَ وأبي حاتمٍ، والدارقطني، وابنِ المديني، وأمثالهم، إِلا أَنَّهُمْ بَيَّنُّوا أَنَّ العِلَّةَ قد تُطْلَقُ على ما خالفَ هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ لأنَّ المُتَقَدِّمِينَ على عصرِ ابنِ الصَّلَاحِ أَطْلَقُوا على ما اِخْتَلَفَ فِيهِ أَحَدُ شَرْطَيْهِمَا أوكِلَاهُمَا، كذَلِكَ أَطْلَقُوا على ما هو أَوْسَعُ مِنْ ذَلِكَ.

ولمَّا كَانَ كِتَابُ "العِللِ لابنِ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِي" من أشهرِ كُتُبِ المُتَقَدِّمِينَ في فنِّ علمِ العِللِ، وَأَنَّ مَنْ دَرَسُوا أَحاديثَهُ اِكتَفَوْا غالباً بالعِلَّةِ التي أشارَ إليها أبو حاتمٍ أو أبو زُرْعَةَ أو غيرَهُمَا وَهُوَ

<sup>(1)</sup> معرفة علوم الحديث للحاكم-النوع السابع والعشرون. ( / 112).

<sup>(2)</sup> التقريب والتيسير للنووي ( / 44).

<sup>(3)</sup> الخلاصة ( / 70).

<sup>(4)</sup> فتح المغيبي للعراقي ( / 102).

<sup>(5)</sup> تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ( / 295).

<sup>(6)</sup> انظر إلى: مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث ( / 187).

قليل، ولكن دون تمييزٍ للعلة بالمعنى الخاص عن العلة بالمعنى العام، أو العلة التي حُرِّجَتْ عَنْهُمَا<sup>(7)</sup>.

ومن هنا جاء اختياري لهذا الموضوع؛ من أجل أن أرسم لمن بعدي طريقاً واضحاً يميّز العلة بالمعنى الخاص، التي اشتهر إطلاقها وغلب من عصر ابن الصلاح فمن بعده، وذلك من خلال النماذج التطبيقية على ذلك من كتاب "العلل لابن أبي حاتم الرازي" أبرز من خلالها العلة بالمعنى الخاص، وذلك بعد الدراسة النظرية.

وقد سميتُ هذا البحث: "العلة بمفهومها الخاص عند المحدثين- دراسة نظرية ونماذج تطبيقية من كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي".

أهمية الموضوع: تكمن أهمية الكتابة في موضوع العلة بالمعنى الخاص في الآتي:

- 1- الاطلاع والتعرف إلى مناهج العلماء وطرقهم في علم علل الحديث وشروطهم في بيان العلل.
- 2- العمل على ضرب أمثلة على العلة بالمعنى الخاص، وذلك بعد تخريج نماذج تطبيقية لها من كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي.

أسباب اختيار الموضوع: ترجع أسباب اختياري لموضوع العلة بالمعنى الخاص إلى ما يلي:

- 1- ندرته من كتبوا في هذا الموضوع على ذا النحو، والذي يوجد في مصنفات كبار المحدثين.
- 2- جمع بعض تفاصيل علم علل الحديث وفروعه المتعلقة بتاريخ علم العلل وإطلاقات العلة بمعناها العام والخاص، مع الإتيان بنماذج لليلة بمعناها الخاص الاصطلاحي.

الجهود السابقة في مجال العلة بالمعنى الخاص:

لم يسبق لأحد من المحدثين السابقين أو المشتغلين بهذا الفن، أن صنّف أو كتَبَ في العلة بالمعنى الاصطلاحي بصفة خاصة؛ لأنه لم يكن هناك فصل بين العلة بالمعنى الخاص والعلة بالمعنى العام، وكانت كل واحدة منهما قسماً للأخرى.

أمّا في العصر الحديث فبعد التفتيش والبحث الدقيق وسؤال المختصين تبين لدى الباحث أنه لم يكتب أحد في هذا المجال كتابة خاصة، وإنما كان مدار حديثهم من خلال لمحات وإشارات مختصرة، وأهم الذين وقفت على دراساتهم في هذا المجال:

<sup>(7)</sup> قال الدكتور محمد الترك في رسالته للدكتوراه في تعريف العلة: "أنها تطلق على كل أمر يشكل في الحديث سواء كان في السند أو المتن ظاهراً كان أم خفياً" انظر إلى: رسالة الدكتوراه لمحمد التركي (42). انظر إلى نماذج الدراسة.

الدكتور/ ماهر الفحل في رسالته للماجستير في الفقه "أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء"، وقد تكلم عن العلة بالمعنى الخاص عند المحدثين بشرطها - الغموض والخفاء، والقحح - في مقدمة رسالته في الصفحات من (14-17).

الدكتور/ ماهر الفحل في كتابه "الجامع في العلل والفوائد" في الصفحات من (28-30)، موضحاً أن العلة بالمعنى الخاص علم المتأخرين منهم.

والأستاذ/ أبو سُفْيَانَ مُصْطَفَى بَاحُو في كتابه "العلة وأجناسها عند المحدثين"، وقد تحدث عن العلة بمعناها الخاص في الصفحتين (19-20).

وهؤلاء وغيرهم ممن وقفت على دراساتهم أو رسالتهم، إنما تحدثوا عن العلة بمعناها الخاص (الاصطلاحي) باختصار مفيد، وذكرها شرطياً، وأنها قد تطلق على العلة بالمعنى العام، أما من درس منهم نماذج من كتاب العلل لابن أبي حاتم الرازي، أو درس أحاديثه كلها في مشروع حديثي علمي كالمشروع الذي تبنته جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إنما اقتصروا غالباً على العلة التي ذكرها أبو حاتم أو أبو زرعة - وهي الغالبة على الكتاب - أو ذكرها غيرهما - وهي قليلة - دون بيان للعلة، وهل هي بالمعنى الخاص أو العام أو غيرهما، ولم يتوسعوا في استنباط غيرها من العلل في أغلب الأحيان مكتفين بما ذكره السابقون.

أما بحثي هذا فلم يقتصر على العلة التي أشار إليها أو ذكرها أبو حاتم أو أبو زرعة الرازيان، بل تعداها إلى استنباط علل أخرى من الأحاديث - نماذج الدراسة - ما هو ملحوظ خلال البحث عند الحديث عن علل الحديث، مع بيان أنها علة بالمعنى الخاص أو العام.

#### مَنْهَجِي فِي الْبَحْثِ وَالدراسةِ وَاخْتِيَارِ النَّمَاذِجِ وَالتَّخْرِيجِ:

أما مَنْهَجِي فِي ذَلِكَ كُلِّهِ فَقَدْ جَاءَ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

1- مَنْهَجِي فِي الْبَحْثِ: أما من حيث المنهج فقد اعتمدت على المنهج: الاستقرائي، والاستنباطي، وإذا نقلت نصاً أجعله بين علامتي تنصيص، ذاكراً المصدر أو المرجع في الحاشية، وكذلك الأقوال مقدماً على ذكر المصدر أو المرجع بكلمتي "انظر إلى".

2- مَنْهَجِي فِي غَرِيبِ الْأَفْظِ وَالْأَنْسَابِ: عملت على ضبط الألفاظ والأسماء والكُنَى والألقاب الغريبة بالشكل الكتب المشهورة في كلِّ مَجَالٍ.

3- مَنْهَجِي فِي التَّخْرِيجِ: حَرَجْتُ الْحَدِيثَ مِنْ كِتَابِ الْحَدِيثِ رِوَايَةً وَنَحْوَهَا مِمَّا يُرْوَى بِالسَّنَدِ الْمُتَّصِلِ، وَذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَا هُوَ مُنَاسِبٌ لِدْرَاسَةِ الْمَسْأَلَةِ، وَلَسْتُ هُنَا بِصَدَدِ تَخْرِيجِ الْحَدِيثِ تَخْرِيجاً شَامِلاً مِنْ كِتَابِ الْحَدِيثِ رِوَايَةً وَنَحْوَهَا؛ وَلَمْ يَكُنْ هَذَا مَجَالِي هُنَا.

5- مَنَهَجِي فِي تَرَاجِمِ الرُّوَاةِ: ترجمتُ لرجالِ الإسنادِ المذكورين والساقطين منه، ببيانِ اسمِ كلِّ واحدٍ منهم، ونسبه، ونسبته، وكنيته، وضبطها بالشكل، بالإضافةِ إلى وفاته، وما فيه من إرسالٍ أو تدليس، أو ما وُجِدَ منها.

6- مَنَهَجِي فِي بَيَانِ الْعِلَّةِ بِالْمَعْنَى الْخَاصِّ: حَرَصْتُ عَلَى الْاجْتِهَادِ فِي بَيَانِ الْعِلَّةِ بِالْمَعْنَى الْخَاصِّ، وَهِيَ تِلْكَ الَّتِي اجْتَمَعَ فِيهَا شَرْطَا الْعِلَّةِ، وَهُمَا: الْخَفَاءُ وَالْغَمُوضُ، وَالْقَدْحُ، وَبَعْدَ إِخْرَاجِ الْعِلْلِ الَّتِي ذَكَرَهَا أَبُو حَاتِمٍ أَوْ أَبُو زُرْعَةَ -وَهِيَ الْأَغْلَبُ-، أَوْ كِلَاهُمَا، أَوْ غَيْرَهُمَا -وَهَذَا نَادِرٌ-، أَبْحَثُ عَنْ عِلْلِ أُخْرَى فِي السَّنَدِ - وَهُوَ الْأَغْلَبُ-، أَوْ فِي الْمَتْنِ -وَهُوَ قَلِيلٌ-، وَقَدْ أُجِدُّ بَيْنَهَا عِلَّةٌ بِالْمَعْنَى الْعَامِ، فَأَذْكُرُهَا ضَمْنَ الْعِلْلِ. وَحَيْثُمَا وَرَدَ الْفِعْلُ الْمَاضِي "قُلْتُ"، فَهُوَ مِنَ الْبَاحِثِ، سِوَاءِ أَكَانَ ذَلِكَ عِنْدَ بَيَانِ الْعِلْلِ، أَمْ فِي غَيْرِهَا. وَقَدْ عَدَدْتُ خُفَةَ الضَّبْطِ قَلِيلًا فِي الصَّدُوقِ وَنَحْوِهِ عِلَّةٌ قَادِحَةٌ، عَلَى مَنْهَجِ أَبِي حَاتِمٍ وَمِنْ نَحْوِهِ.

7- مَنَهَجِي فِي الْحُكْمِ عَلَى الْحَدِيثِ: بَعْدَ الْخُطُوبِ آفَاتِ الذِّكْرِ، أَحْكُمُ عَلَى سَنَدِ الْحَدِيثِ الَّذِي أوردَهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ غَالِبًا، مِنْ حَيْثُ الْقَبُولُ وَالرَّدُّ، وَذَلِكَ مِنْ خِلَالِ أَوْعَافِ حَلَقَةٍ أَوْ حَلَقَاتٍ فِي الْإِسْنَادِ، الَّتِي تُوجَدُ فِيهَا الْعِلَّةُ أَوْ الْعِلْلُ الْقَادِحَةُ.

هَذَا، وَقَدْ اقْتَضَتْ طَبِيعَةُ الْبَحْثِ أَنْ يَتَكَوَّنَ هَيْكَلُهُ مِنْ: الْمُقَدِّمَةِ، وَتَمْهِيدٍ، وَثَلَاثَةِ مَبَاحِثٍ، وَخَاتِمَةٍ، وَقَهَارِسٍ فَنِيَّةٍ.

أَمَّا التَّمْهِيدُ فَيَشْمَلُ تَرْجِمَةً مُوجِزَةً لِابْنِ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ، وَتَعْرِيفًا مُخْتَصِرًا بِكِتَابِ عِلْلِ الْحَدِيثِ لِابْنِ أَبِي حَاتِمٍ (رَحِمَهُ اللَّهُ).

وَأَمَّا الْمُقَدِّمَةُ فَقَدْ بَيَّنَّتْ فِيهَا: أَهْمِيَةَ الْمَوْضُوعِ، وَأَسْبَابَ اخْتِيَارِهِ، وَمَنْهَجِي فِي الْبَحْثِ وَالذَّرَاسَةِ وَاخْتِيَارِ النَّمَاذِجِ وَالتَّخْرِيجِ.

وَأَمَّا الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ فَقَدْ بَيَّنَّتْ فِيهِ تَعْرِيفَ الْعِلَّةِ لُغَةً وَاصْطِلَاحًا.

وَأَمَّا الْمَبْحَثُ الثَّانِي فَقَدْ بَيَّنَّتْ فِيهِ شَرْطَا الْعِلَّةِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْ كُلِّ شَرْطٍ.

وَأَمَّا الْمَبْحَثُ الثَّلَاثُ فَقَدْ تَنَاقَلَ النَّمَاذِجَ التَّطْبِيقِيَّةَ لِلدَّرَاسَةِ.

## أولاً- التمهيد: تَرْجَمَةُ مُوجَزَةً لِابْنِ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ

اسْمُهُ وَنَسَبُهُ وَكُنْيَتُهُ: هو الإمام ابنُ الإمام: عبد الرحمن ابنُ أبي حاتمٍ محمد بن إدريس بن المنذر، أبو محمد التَّمِيمِيُّ<sup>(8)</sup> الحَنْظَلِيُّ<sup>(9)</sup> الرَّازِيُّ<sup>(10)</sup>.

مَوْلَدُهُ: "وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعِينَ وَمِائَتَيْنِ"، وقيل: سنة إِحْدَى وَأَرْبَعِينَ<sup>(11)</sup>.

### ثانياً: مَكَانَتُهُ وَتَنَاءُ الْعُلَمَاءِ عَلَيْهِ:

يعد الإمام ابن أبي حاتم الرازي أحد الأئمة العظام في علم الحديث والجرح والتعديل والعلل، حيث نشأ منذ صغره نشأة إيمانية قوية تقوم على عقيدة السلف الصالح وترعرع على حب العلم والعلماء وقد ارتحل في طلب العلم مع والده، وكان ابن أبي حاتم واسع الاطلاع قوي الحفظ وله مصنفات كثيرة، وشهد له العلماء بالزهد والورع التام والعلم والعمل.

قال ابنُ أبي حاتمٍ: "لم يدعني أبي اشتغل في الحديث حتى قرأت القرآن على الفضل بن شاذان الرازي، ثم كتبت الحديث<sup>(12)</sup>". وقال ابنُ أبي حاتمٍ: "رحل بي أبي سنة خمس وخمسين ومائتين وما احتلمت بعد، فلما بلغنا ذا الحليفة احتلمت، فسُرَّ أبي؛ حيث أدركت حجة الإسلام<sup>(13)</sup>". وقال علي بن إبراهيم: "وفي هذه السنة سمع من ابن المقرئ حديثه عن سفيان، و من مشايخ مكة الواردين عليها، وسمع في انصرافه من الحج سنة ست وخمسين من أبي سعيد الأشج، ومشايخ الكوفيين مع أبيه...<sup>(14)</sup>".

(8) التميمي: بفتح التاء المنقوطة باثنتين من فوقها والياء المنقوطة باثنتين من تحتها بين الميمين المكسورتين، هذه النسبة الى تميم، والمنتسب اليها جماعة من الصحابة والتابعين وإلى زماننا هذا. الأنساب للسمعاني (3/ 76).

(9) الحَنْظَلِيُّ: بفتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح الظاء المعجمة هذه النسبة إلى بني حنظلة، وهم جماعة من غطفان. الأنساب للسمعاني (4/ 284).

(10) انظر إلى: تاريخ الخطيب (10/335)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (19/ 97) ..، والرّازي: بفتح الراء والزاي المكسورة بعد الألف، هذه النسبة إلى الري، وهي بلدة كبيرة من بلاد الديلم بين قومس والجبّال وألحقوا الزاي في النسبة تخفيفاً. الأنساب للسمعاني (6/ 33).

(11) انظر إلى: سير أعلام النبلاء (13/263).

(12) انظر إلى: تاريخ الإسلام (7/534).

(13) انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (1/5).

(14) انظر إلى: تاريخ دمشق لابن عساكر (35/361)، وسير السلف الصالحين لإسماعيل بن محمد الأصبهاني (1233/).

وقال الحافظُ الذهبيُّ: "الحافظُ الثبِتُ ابنُ الحافظِ الثبِت... وكان ممَّن جَمَعَ علُوَّ الروايةِ ومعرفةِ الفنِّ، وله الكُتُبُ النافِعةُ ككِتَابِ الجَرَحِ والتعديْلِ، والتفسيرِ الكبيرِ، وكِتَابِ العِللِ"<sup>(15)</sup>. وكِتَابِ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي العِللِ كِتَابٌ عَظِيمٌ قِيمٌ فِي مَجَالِهِ، حَيْثُ قَالَ عَنْهُ الإِمَامُ مُحَمَّدُ الكَتَّانِيُّ فِي مَعْرُضِ حَدِيثِهِ عَنِ كُتُبِ العِللِ: "ومِنَّا كُتِبَ فِي العِللِ، أَي عِللِ الأَحَادِيثِ... ولابْنُ أَبِي حَاتِمٍ، وَهُوَ فِي مَجْلَدٍ ضَخْمٍ مَرْتَبٍ عَلَى الأَبْوَابِ"<sup>(16)</sup>، وَقَالَ الأَسْتَاذُ مُصْطَفَى بَاحُو عِنْدَ حَدِيثِهِ عَنِ كِتَابِهِ، وَإِنَّهُ ذَكَرَ فِيهِ العِللِ الخَفِيَّةَ وَالظَاهِرَةَ: "وَهُوَ مَطْبُوعٌ مُتَدَاوِلٌ، مَرْتَبٌ عَلَى الأَبْوَابِ الفَقْهِيَّةِ"<sup>(17)</sup>، الطَّهَارَةَ، ثُمَّ الصَّلَاةَ، وَهَكَذَا، وَهُوَ كِتَابٌ جَلِيلٌ عَظِيمٌ النِّفْعِ، إِلا أَنْ مُصَنِّفَهُ ذَكَرَ فِيهِ العِللِ: "الخَفِيَّةَ، وَالجَلِيَّةَ، فَهُوَ غَيْرُ خَاصٍ بِالعِللِ الخَفِيَّةِ كَمَا يَظُنُّ"<sup>(18)</sup>.

وَفَاتَهُ: "تُوفِيَ فِي مَدِينَةِ الرِّيِّ"<sup>(19)</sup>، فِي شَهْرِ مُحَرَّمٍ، سَنَةَ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ وَثَلَاثِمِائَةٍ، وَلَهُ بَضْعٌ وَثَمَانُونَ سَنَةً"<sup>(20)</sup>، فَرَحِمَهُ اللهُ رَحْمَةً وَاسِعَةً"<sup>(21)</sup>.

**ثَالِثًا: تَعْرِيفٌ عَامٌ وَمَخْتَصِرٌ لِكِتَابِ العِللِ:**

**أولاً: اسم الكِتَابِ:**

1. قَدْ كَتَبَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي أَوَّلِ وَرْقَةٍ فِي الكِتَابِ قَالَ - أَوَّلُ "كِتَابِ العِللِ"-<sup>(22)</sup> (وهذا الذي اشتهر بين المحدثين والعلماء).

2. وهناك اسمٌ آخرٌ للكِتَابِ وهو المعروف المشهور (علل ابن أبي حاتم).

**قلتُ: لعلَّ العلماءَ ميّزوا كِتَابَ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ عَنِ غَيْرِهِ بِقَوْلِهِمْ: عَلِلُّ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ.**

<sup>(15)</sup> انظر إلى: ميزان الاعتدال (587/2-588).

<sup>(16)</sup> انظر إلى: الرسالة المستطرفة (148/).

<sup>(17)</sup> أي رتب كتابه على الأبواب الفقهية فبدأ كتابه بقوله "بيان علل أخبار رويت في الطهارة". انظر إلى: علل

الحديث لابن

أبي حاتم (391 /1).

<sup>(18)</sup> انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين (260/).

<sup>(19)</sup> الرِّيِّ: بفتح أوله، وتشديد ثانيه، فإن كان عربيًّا فأصله من رويت على الرواية أروي ريًا فأنا راوٍ إذا شددت عليها الزواء والرِّيِّ: هي مدينة مشهورة من أمهات البلاد وأعلام المدن كثيرة الفواكه والخيرات، وهي محط الحاج على طريق السابلة وقصبة بلاد الجبال، بينها وبين نيسابور مائة وستون فرسخًا. انظر إلى: معجم البلدان (3/ 116).

<sup>(20)</sup> انظر إلى: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: (658/2)، والإرشاد: (683/2)، وسير أعلام النبلاء: (269/13).

<sup>(21)</sup> انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (388-392/24).

<sup>(22)</sup> ويقول في آخر الكتاب ("آخر كتاب العلل والحمد لله رب العالمين")، انظر إلى: علل ابن أبي حاتم (445/2)،

وانظر إلى: مقدمة المصنف في الكتاب المحقق (علل ابن أبي حاتم) (387/1).



## ثانياً: التعريفُ بالكتاب:

إنَّ كِتَابَ العِللِ لابنِ أبي حاتمٍ من أوسعِ الكُتُبِ في علمِ العِللِ فهو كِتَابٌ يَضُمُّ قرابةً (2840) مسألةً وهو أوَّلُ كِتَابٍ وصلَ إلينا كاملاً مختصاً في عللِ الحَدِيثِ، واتفقَ المحدثونَ على أهميتهِ وفضلهِ وسعةِ العلومِ التي جمعها، سواءَ أكانت في العِللِ أم في الجرحِ والتعديلِ، أم في غير ذلك، ويشمَلُ هذا الكِتَابُ: أسئلةَ عبدِ الرحمنِ بنِ أبي حاتمٍ لأبيه وأبي زُرعةَ، أو سماعاته منهما، وكلها تدور على الأحاديثِ المُعلَّةِ والأسانيدِ التي يعترئها الخللُ والخطأُ. وعبارته تأتي بأحدِ الأشكالِ نحو: سألتُ أبي، سألتُ أبا زرعةَ، سألتُ أبي وأبا زرعةَ، سمعتُ أبي، سمعتُ أبا زرعةَ وقولهما قد يُسبقُ بعبارة: "قالا" أو يذكر رأي أحدهما ثم رأي الآخر، والجدير بالذكر أن اتفاقهما هو السائدُ والغالبُ في هذه الأجوبة. وهذا يشهد لهذا العلمِ بوحدةِ منطقةٍ ومنهجيةٍ<sup>(23)</sup>.

أما طريقةُ عرضه للكِتَابِ فهذا الكِتَابُ أوَّلُ كِتَابٍ في العِللِ لقيَ عنايةً كبيرةً من المُصنِّفِ فبدأ بمقدمةٍ بدأها ببسمِ الله الرحمن الرحيم وتكلَّمَ فيها عن علمِ الحَدِيثِ وأهميتهِ وفضلهِ بما فيها علمِ العِللِ، ورتبه على أبوابِ الفقه، بدءاً ببابِ الطهارةِ، ثم الصلاةِ، وانتهاءً ببابِ النذرِ، ولكن رغم هذا الترتيبِ إلا أن اتساعَ أبوابه تجعل من الصعوبةِ بمكانِ الوصولِ إلى المطلوبِ منه وفي هذا الكِتَابِ قرابةُ الثلاثةِ آلافِ حَدِيثٍ ذكرَ عللها، وهذه العِللُ متنوعةٌ وكثيرةٌ، فمنها العِللُ الخفيةُ كإكتشافِ الإرسالِ والانقطاعِ، وأخرى بالقوادحِ الظاهرةِ كالمنكرِ والموضوعِ، والضعيفِ. وأما مادَّةُ الرجالِ فهي مبنوثةٌ خلالِ الكلامِ عن الأحاديثِ والأسانيدِ.. وترجعُ أهميةُ هذا الكِتَابِ إلى مادتهِ الغزيرةِ في العِللِ والرجالِ، وإلى إمامةِ الرجلينِ العظيمينِ، أبي زُرعةَ وأبي حاتمٍ، وإلى تبويبه الذي يجعلُ الحصولَ على المُبتغى منه أقربَ من غيره من كتبِ العِللِ الأخرى...<sup>(24)</sup>.

ومن خلالِ استقرائي لكتابِ العِللِ أبين ما يميِّزُ هذا الكِتَابَ عن غيره وهو:

1. إن مؤلفه قام بترتيبِ الأحاديثِ على الأبوابِ الفقهيةِ وهي طريقةُ السُننِ<sup>(25)</sup>.
2. جمع ابنُ أبي حاتمٍ علمَ ثلاثةِ أئمةٍ وهم أبوه، وأبو زُرعةَ، ورأيه الخاصِ فيه، سواءَ كان في رجالِ الأحاديثِ أو المتنِ.

<sup>(23)</sup> انظر إلى: شرحِ عللِ الترمذي (1/ 85).

<sup>(24)</sup> انظر إلى: شرحِ عللِ الترمذي (1/ 85).

<sup>(25)</sup> فبدأ الكتابُ بـ (بابِ بيانِ عللِ أخبارِ رويِّت في الطهارةِ) انظر إلى: عللِ ابنِ أبي حاتمٍ (11/1) مسألة رقم

(1)، وختم كتابه في آخرِ بابِ بقوله (باب في النذر) انظر إلى: عللِ ابنِ أبي حاتمٍ (445/2) مسألة رقم (2840).

3. تضمن الكتاب أحاديث أجاب عنها أبو حاتم، وأحاديث أجاب عنها أبو زُرْعَةَ، وهناك أحاديث أجاب عنها الاثنان معاً، و أحاديث أجاب عنها غيرهما<sup>(26)</sup>، وما أجابا عنه أو أحدهما هو الغالب على الكتاب.
4. أفاد المؤلف من علم غيره مثل: الإمام أَحْمَدَ بن حنبل في كتاب العلل ومعرفة الرجال والإمام علي بن المديني، ويحيى بن معين في كتاب العلل<sup>(27)</sup>.
5. جعل ابنُ أبي حاتمِ رأيه الخاص في الحديث، مع عزو الحديث إلى مصادره الأصلية<sup>(28)</sup>.

### المبحث الأول: تعريف علم العلة وفيه مطلبان

#### المطلب الأول: تعريف العلة لغةً وما يتعلّق بها من أمور:

العِلَّةُ لُغَةً: العُلُّ والعَلُّ: الشَّرْبَةُ التَّائِبَةُ... وَعَلَّ القَوْمُ إِبْلَهُمْ يَعْطُونَهَا عَلاً وَعَلَّلاً، وَالإِبْلُ تَعَلُّ نَفْسَهَا عَلاً، وَسَقَى إِبْلَهُ عَلاً وَنَهَلَهُ إِذَا سَقَاهَا سَقِيَةً بَعْدَ سَقِيَةٍ، وَالأُمُّ تُعَلِّلُ الصَّبِيَّ بِالْمَرْقِ وَالخُبْزِ لِيَجْتَرِي بِهِ عَنِ اللَّبَنِ...<sup>(29)</sup>.

قُلْتُ: ممّا تقدّم من تعريف العلة في اللغة العربية، يتضح لنا أنها تُطلق على عدة معانٍ أهمها: أنها تأتي بمعنى بَقِيَّةِ كُلِّ شَيْءٍ كَبَقِيَّةِ الطَّعَامِ. وتأتي بمعنى الكَبِيرِ المُسِنِ من أي نوع حسب تخصيصه. وتأتي بمعنى التتابع كمتابعة السير، وتأتي بمعنى التكرار كالشرب مرةً بعد مرة، يقال: عالَ بعدَ عالٍ أي سَقِيَ بعدَ سَقِيٍّ. وتأتي بمعنى الحدّث الذي يُشغِلُ صاحِبَهُ عن حاجتِهِ، أو عن غير مراده. وتأتي بمعنى السبب، يقال: هذا الأمرُ عِلَّةٌ لهذا، أي سَبَبٌ. وتأتي بمعنى الضعف والمرض، يقال: اعْتَلَّ فلانٌ إذا مَرِضَ وَضَعُفَ، وهو عَلِيلٌ أي مريضٌ ضَعِيفٌ.

ومن التعريف اللغوي للعلة، يظهر لنا جلياً أنّ أقرب المعاني إلى معنى العلة عند المحدثين هو المرض، والمرض عكس الصحة، والحديث الذي توجد فيه علة خفية قادحة، وسواءً أمنت من الحكم بصحة الحديث أم لم تمنع، فإنها تُسمى علةً على أي حالٍ من الأحوال؛ لأنها مرضٌ على اختلاف مراتبه ودرجاته.

<sup>(26)</sup> انظر إلى: علل ابن أبي حاتم (13/1-15) مسألة رقم (8-12، 15).

<sup>(27)</sup> انظر إلى: علل ابن أبي حاتم (136/1) مسألة رقم (378)، (280/1) مسألة رقم (832)، (408/1) مسألة رقم (1224).

<sup>(28)</sup> انظر إلى: علل ابن أبي حاتم (11/1) مسألة رقم (1274)، (425/1) مسألة رقم (1279).

<sup>(29)</sup> انظر إلى: العين: (88/1) / مادة (عل)، وجمهرة اللغة للأزدي: (156/1) - مادة (عل)، ومعجم مقاييس اللغة: (14/4) / مادة (عل)، ومختار الصحاح: (451/) / مادة (عل)، ولسان العرب: (3078-3080) / مادة (عل).

وقد رَجَّحَ هذا الرَّأْيَ الأَسْتَاذُ: مُصْطَفَى بَاحُو<sup>(30)</sup>، والدكتورُ: مَاهِرُ الفَحْلِ عندَ حَدِيثِهِ عن المعنى اللغويِّ للعلَّةِ، حيثُ قَالَ: "وبهذا يتضح أن أقرب المعاني اللغوية لمعنى العلة في اصطلاح المحدثين هو المرض؛ وذلك لأنَّ الحَدِيثَ الذي ظاهِرُهُ الصِّحَّةُ إذا اكتشفَ الناقدُ فيه عِلَّةً قَادِحَةً، فَإِنَّ ذَلِكَ يَمْنَعُ مِنَ الحُكْمِ بِصِحَّتِهِ<sup>(31)</sup>".

بينما ذكر الدكتورُ: رِفْعَتُ فَوْزِي<sup>(32)</sup> والدكتورُ: حَاتِمُ العُوْنِي<sup>(33)</sup> العِلَّةَ بمعنى المرضِ مُكْتَفِيَانِ به، كما رجَّحَهُ الدكتورُ/ محمد شحاته موضحاً أن العِلَّةَ بمعنى المرضِ هي الأَقْرَبُ لِاصْطِلَاحِ المحدثين<sup>(34)</sup>.

وهذا بدوره يدفعنا إلى الحَدِيثِ عن العِلَّةِ بالمعنى الخاصِّ عندَ المحدثين، وسنبين ذلك في الآتي.

#### المطلبُ الثَّانِي: تعريفُ العِلَّةِ<sup>(35)</sup> عندَ المحدثين اصطلاحاً:

لعل الإمامَ الحَاكِمَ النِّيْسَابُورِي (ت 405هـ) أول من صنف عللَ الحَدِيثِ في نوعٍ خاص، وأيضاً أول من جعله نوعاً مستقلاً وعرفه من حيث الاصطلاح، فقال: "عِلْلُ الحَدِيثِ، وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرِ الصَّحِيحِ، وَالسَّقِيمِ، وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ... وَإِنَّمَا يُعَلَّلُ الحَدِيثُ مِنْ أَوْجِهٍ لَيْسَ لِلْجَرَحِ فِيهَا مَدْخَلٌ، فَإِنَّ حَدِيثَ المَجْرُوحِ سَاقِطٌ وَاهٍ، وَعِلَّةُ الحَدِيثِ يَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثَّقَاتِ أَنْ يُحَدِّثُوا بِحَدِيثِ لَهُ عِلَّةٌ، فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ، فَيَصِيرُ الحَدِيثُ مَعْلُولاً، وَالْحُجَّةُ فِيهِ عِنْدَنَا الحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ لَا غَيْرَ"<sup>(36)</sup> والحَاكِمُ في هذا التعريفِ يحاول أن يُعرِّفَ العِلَّةَ بِشَكْلِ مُخْتَلِفٍ عن سابقيه، حتى إنه احترز في تعريفه للعلَّةِ عن أنواع من الأحاديث كان السابقون يعدونها من ضمن تعريف العلة المعروفة عندهم، فيقول ابن حجر في النكت على ابن الصلاح: "فعلى هذا لا يُسمَّى الحَدِيثُ المنقطعُ مثلاً مَعْلُولاً؛ ولا الحَدِيثُ الذي رواه مجهولٌ أو مُضَعَّفٌ مَعْلُولاً، وإنما يسمى مَعْلُولاً إذا آل أمرُهُ إلى شيءٍ من ذلك، مع كونه

<sup>(30)</sup> انظر إلى: العلة وأجناسها عند المحدثين: (11-12).

<sup>(31)</sup> انظر إلى: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: (12).

<sup>(32)</sup> انظر إلى: ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث: (261). وهو رسالته للماجستير.

<sup>(33)</sup> انظر إلى المدخل إلى فهم علم العلل (6).

<sup>(34)</sup> انظر إلى الكشف الحثيث (7).

<sup>(35)</sup> أقصد بها العلة بالمعنى الخاص بشرطيتها والمتعارف عليها العلة الخفية عند المحدثين.

<sup>(36)</sup> انظر إلى: معرفة علوم الحديث للحاكم-النوع السابع والعشرون. (112).

ظَاهَرَ السَّلَامَةِ مِنْ ذَلِكَ<sup>(37)</sup>، وَهَذَا الْكَلَامُ مِنَ الْحَاكِمِ (رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى) أَوَّلُ تَقْعِيدٍ نَظْرِيٍّ لِتَحْدِيدِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ...<sup>(38)</sup>، "وَهَذَا أَيْضاً مِنَ الْحَاكِمِ مَحَاوَلَةٌ أَوْلَى لِتَحْدِيدِ مَفْهُومِ عَامٍ لِلْعِلَّةِ"<sup>(39)</sup>

وَكَانَ الْإِمَامُ الْحَاكِمَ يَشِيرُ إِلَى شَرْطِ الْعِلَّةِ -الْغَمُوضِ وَالْخَفَاءِ- الَّذِي عُدَّ فِيهَا بَعْدَ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: "...فِيخْفَى عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ..."، وَإِلَى شَرْطِ -الْقَدْحِ- الَّذِي عُدَّ الثَّانِي بِقَوْلِهِ: "...فِيصِيرُ الْحَدِيثُ مَعْلُوماً..."، أَيْ فِيهِ عِلَّةٌ قَادِحَةٌ تَجْعَلُهُ غَيْرَ مَقْبُولٍ وَلَا مَعْمُولٍ بِمَضْمُونِهِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ تَكُونُ حِينَئِذٍ قَادِحَةً تَجْعَلُهُ مَرْدُوداً<sup>(40)</sup>.

وَلَعَلَّ ابْنَ الصَّلَاحِ (ت 643هـ) بَنَى التَّعْرِيفَ الْأَوَّلِيَّ لِلْعِلَّةِ عَلَى تَعْرِيفِ الْحَاكِمِ أَنْفَ الذِّكْرِ مَشِيرًا إِلَى شَرْطِيَّ الْعِلَّةِ حِينَمَا عَرَّفَهَا بِقَوْلِهِ: "هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَسْبَابِ خَفِيَّةٍ غَامِضَةٍ قَادِحَةٍ فِيهِ"<sup>(41)</sup>.

قَالَ الدُّكْتُورُ: "هَمَامٌ سَعِيدٌ: "وَجَاءَتْ عِبَارَةُ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الصَّلَاحِ أَكْثَرَ تَحْدِيدًا مِنْ عِبَارَةِ الْحَاكِمِ..."<sup>(42)</sup>.

وَلَعَلَّ هَذَا الَّذِي جَعَلَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجْرٍ يَعْلُقُ عَلَى تَعْرِيفِ ابْنِ الصَّلَاحِ لِلْحَدِيثِ الْمَعْلَلِ بِقَوْلِهِ: "إِنَّهُ تَحْرِيرٌ لِتَعْرِيفِ الْحَاكِمِ"<sup>(43)</sup>، وَمِنَ الْحَقِيقِ ذَكَرَهُ هُنَا أَنْ كُلَّ مَنْ جَاءَ بَعْدَ ابْنِ الصَّلَاحِ قَدَ مَالَ إِلَى تَقْلِيدِهِ فِي تَعْرِيفِهِ لِلْعِلَّةِ، إِلَّا أَنْ مِنَ الْإِنْصَافِ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الْعِلَّةَ قَدَ تَأَصَّلَتْ وَقُعِدَتْ عِنْدَهُمْ أَكْثَرَ مِمَّا عَرَفَهَا ابْنُ الصَّلَاحِ؛ لِأَنَّهُمْ اشْتَرَطُوا أَنْ تَكُونَ غَامِضَةً خَفِيَّةً، قَادِحَةً، وَهَذَا، جَعَلَ تَعْرِيفَهُمُ الْإِصْطِلَاحِيَّ أَكْثَرَ دَقَّةً مِنْ تَعْرِيفِهِ، وَإِنْ كَانَتْ تَعْرِيفَاتُهُمْ غَالِبًا مِتْقَابَرَةً، كَأَنَّمَا يَقْلُدُ لِأَحْقَمِهِمْ سَابِقَهُمْ، يَقُولُ الدُّكْتُورُ: مَا هَرُ الْفَحْلُ بَعْدَ نَقْلِهِ لِتَعْرِيفِ ابْنِ الصَّلَاحِ: "وَكُلُّ مَنْ جَاءَ بَعْدَ الْإِمَامِ ابْنِ الصَّلَاحِ وَعَرَفَ الْمَعْلَلَّ، اشْتَرَطَ فِيهِ خَفَاءَ الْعِلَّةِ، وَكَوْنَهَا قَادِحَةً، كَالْأُنْمَةِ: الطَّيْبِيِّ، وَالْعِرَاقِيِّ، وَالسِّيُوطِيِّ، وَأَبِي الْفَيْضِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ ابْنِ عَلِيِّ بْنِ فَارِسٍ، وَغَيْرِهِمْ"<sup>(44)</sup>، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ تَعْرِيفَاتِهِمْ . وَقَدْ عَرَّفَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ (ت 676هـ) الْعِلَّةَ بِأَنَّهَا: "عِبَارَةٌ عَنْ سَبَبٍ غَامِضٍ خَفِيٍّ قَادِحٍ مَعَ أَنْ الظَّاهِرَ السَّلَامَةَ

(37) انظر إلى: النكت لابن حجر (295/).

(38) انظر إلى: مفهوم العلة عند المحدثين لمحمد طوالبه (3/)، ومجلة المنارة (492/).

(39) انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 21).

(40) انظر إلى: العلة بمعناها العام (8).

(41) انظر إلى: مقدمة ابن الصلاح = معرفة أنواع علوم الحديث (187/).

(42) انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 22).

(43) انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (1/ 114).

(44) انظر إلى: أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء (13-14).

منه<sup>(45)</sup>. وعرفها الإمام الطيبي (ت743هـ) بقوله: "هي عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه<sup>(46)</sup>". وعرفها الحافظ ابن عمر بن الملتن (ت804هـ) بقوله: "عبارة عن أسباب خفية غامضة قاذحة فيه<sup>(47)</sup>". وعرفها الحافظ العراقي (ت806هـ) بقوله: "عبارة عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأنثرت فيه، أي قدحت في صحته<sup>(48)</sup>". وعرفها أبو الفيض محمد بن فارس (ت837هـ) الحديث المعلل "علة عندهم عبارة عن سبب خفي غامض قاذح<sup>(49)</sup>". وعرف الحافظ السخاوي (ت902هـ) الحديث المعلل بقوله: "فالمعلل أو المعلول خبر ظاهره السلامة اطلع فيه بعد التفتيش على قاذح<sup>(50)</sup>"، وعرف السيوطي العلة في تدريبه: "العلة عبارة عن سبب غامض خفي قاذح في الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه<sup>(51)</sup>".

ويلاحظ من التعريفات السابقة أن العلماء منهم من جعل علم العلل نوعاً مستقلاً، ومنهم من جعل العلة ضمن نوع الحديث المعلول، أي منهم من فرق بينهما، ومنهم من لم يفرق بينهما. فتعريف الحديث المعلل أو المعلول كما عرفه ابن الصلاح في مقدمته: الحديث المعلل: "هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدمت في صحته مع أن ظاهره السلامة منها، ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر<sup>(52)</sup>".

في هذا التعريف دور؛ لأنه أدخل "علة" في تعريف المعلول إلى جانب أنه ذكر علة الإسناد، ولم يشمل هذا التعريف علة المتن، التي لا تقل أهمية عن علة الإسناد<sup>(53)</sup>".

قال الحافظ: "مراده بذلك أن ما حققه من تعريف المعلول قد يقع في كلامهم ما يخالفه، وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم أن اسم العلة إذا أُطلق على حديث لا يلزم منه أن يُسمى الحديث معلولاً اصطلاحاً؛ إذ المعلول ما علته خفية قاذحة"، ولهذا قال الحاكم: "إنما يعل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل<sup>(54)</sup>".

(45) انظر إلى: التقريب والتيسير للنووي (/ 44).

(46) انظر إلى: الخلاصة (/ 70).

(47) انظر إلى: المقنع في علوم الحديث (/ 212).

(48) انظر إلى: فتح المغيبي للعراقي (/ 102).

(49) انظر إلى: جواهر الاصول (/ 84).

(50) انظر إلى: فتح المغيبي للسخاوي (1/ 276).

(51) انظر إلى: تدريب الراوي في شرح تقريب النووي (1/ 295).

(52) انظر إلى: مقدمة ابن الصلاح (/ 187).

(53) انظر إلى: شرح علل الترمذي (1/ 22).

(54) انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (1/ 116-117).

ويقول الدكتور محمد الترك في خلاصة تعريف العلة: "وخلصه القول فيما تقدم أن يُقال: إن التعريف المشهور للعلة، ينطبق على قسم من أقسام العلة، وهو العلة الخفية، وهناك قسم آخر وهو العلة الظاهرة، وذلك جمعاً بين الأقوال المتقدمة في تعريف العلة، وبين ما هو موجود فعلاً في كتب العلل، والله أعلم<sup>(55)</sup>".

وبناءً على ما سبق يمكن أن نقول: إن العلة بالمعنى الاصطلاحي الخاص عند المحدثين ما اجتمع فيها شرطاً العلة: الخفاء والغموض، والقدح، ومن هنا يمكن أن نسمي العلة بالمعنى الخاص أو المعنى الاصطلاحي المشهور بين المحدثين أو ما يعرف بالعلة الخفية، وأن هناك نوعاً آخر للعلة عند المحدثين يعلون به الأحاديث فيما لم يتوفر شرطاً العلة: الخفاء والغموض، والقدح، وهي التي اختلف أحد شرطيهما، أو كلاهما، وتسمى العلة بالمعنى العام، أو غير الاصطلاحية، أو التي على غير بابها أو مقتضاها، وقد تطلق العلة على غير ذلك، كإطلاقها على النسخ، أو على الحديث الموضوع، ونحو ذلك، على ما سيأتي<sup>(56)</sup>.

**المبحث الثاني: شرطاً العلة. وفيه مطلبان:**

**المطلب الأول: شرطاً العلة<sup>(57)</sup> وما يخرج بكل شرط:**

وبناءً على التعريفات السابقة للحديث المعلل أو العلة، يكون للعلة شرطان اثنان هما:

**الشرط الأول: الخفاء<sup>(58)</sup> والغموض<sup>(59)</sup>.**

**الشرط الثاني: القدح<sup>(60)</sup>.**

والعلة تقع في السند أكثر من وقوعها في المتن<sup>(61)</sup>.

<sup>(55)</sup> انظر إلى: رسالة الدكتوراه لمحمد التركي ( / 42).

<sup>(56)</sup> قُلْتُ: وتعددت إطلاقات العلماء للعلة كُلِّ حسب حاجته واستخدامه لها فنجد أن الفقهاء والأصوليين يستخدمونها في باب القياس وهو: إلحاق فرع بأصل لوجود علته، وجعلت ركن من أركانه، ويستخدمها النحويين في باب الممنوع من الصرف ويعبرون عنها بأنها عارض غير طبيعي يستدعي حالة غير طبيعية وهي ما يترتب عليه الحكم، والحكم هنا هو الممنوع من الصرف، ونجد القراء يستخدمونها في توجيه القراءات، ونجد أن المتكلمين والفلاسفة يذكرونها في مبحث وجود الله ويقولون: الله هو العلة الأولى للوجود وغير ذلك. انظر إلى: إرشاد الفحول (352/)، والعلة وأجناسها عند المحدثين: (18-19).

<sup>(57)</sup> أي العلة الخفية التي يتحقق في الحديث الشرطين أو الركنين، ويحترز من هذا العلة الظاهرة.

<sup>(58)</sup> أي هناك علة خفية قدح في صحة الحديث، عرفت بعد التفتيش ومتابعة طرق الحديث.

<sup>(59)</sup> هناك علة في الحديث لكن: لم نتوصل إليها بعد كما قال علي بن المديني، (ربما أدركت علة حديث بعد

أربعين سنة).

<sup>(60)</sup> أي يقدح في صحة الحديث.

**فيخرج بالشرط الأول:** كل علة ظاهر جلية ويكون التعليل في هذه الحالة بالأمور الظاهرة كوجود ضعفٍ في الإسناد أو انقطاع أو كون الخطأ ظاهراً، مثل كذب الراوي وفسقه، وغفلته، وثمته، وسوء حفظه، وجهالته<sup>(62)</sup>، وتصحيحه في السند أو المتن، أو الطعن في عدالته أو في ضبطه، وغير هذه الأمور الظاهرة المعروفة، ويعل بها المحدثون الحديث فيخرج من دائرة القبول إلى دائرة الدراسة والمتابعة بالطرق المعروفة عند أهل الحديث.

**وخرج بالشرط الثاني:** العلة غير القادحة، مثل: اعتراف المُدرِّج بما أدرج، وما أُدرج في متن الحديث على سبيل البيان، وتصريح المُدَّلسِ بالسماع من طريقٍ أُخرى، والإرسال الظاهر وبالوقف للرفع، أو تفسير لفظه في الحديث مع بيان ذلك، أو تعريف راوٍ مبهم زيادةً عمّا هو موجود في الحديث، وغير ذلك كثير<sup>(63)</sup>.

وعلى هذا فلا تُسمى العلة - بالمعنى الخاص - علةً بهذا المعنى إذا اختل أحد هذين الشرطين أو كلاهما. ولصعوبة معرفة العلة من خلال هذين الشرطين، ومتى يتحققان في أي حديث لنقول: إن فيه علةً، لم يتكلم في موضوعها إلا فحول المحدثين وجهابذتهم، الذين غاصوا بحصافةٍ ومهارةٍ في بحر الحديث وعلومه<sup>(64)</sup>.

وإذا فُقد أحد الشرطين فلا يمكن أن نسمى العلة بالمعنى الاصطلاحي، كأن توصف علة الحديث كالتالي:

1. فقدان الخفاء أو الغموض وكانت العلة ظاهرة قادحة.
2. فقدان الشرط الثاني وكانت العلة خفية أو غامضة غير قادحة.
3. فقدان الشرطين وكانت العلة ظاهرة غير قادحة.

<sup>(61)</sup> انظر إلى : تقريب النووي مع تدريب السيوطي (253/1)، والمقنع في علوم الحديث (213/).  
<sup>(62)</sup> والمجهول نوعان: الأول- مجهول الحال: وهو مجهول العدالة ظاهراً وباطناً، أو مجهول العدالة باطنياً دون الظاهر؛ لأن ظاهره أنه عدل، وهو ما يعرف بالمستور. ومجهول الحال: هو من روى عنه اثنان ولم يتكلم فيه أحد العلماء المختصين بجرح أو تعديل. الثاني- مجهول العين: وهو من روى عنه راوٍ واحد فقط، ولم يتكلم فيه أحد بجرح ولا تعديل. انظر إلى: مقدمة صحيح مسلم بشرح النووي: (28/1)، وتدريب الراوي: (316/1 و318).  
<sup>(63)</sup> لقد ذكرت في أكثر من كتاب في كتب منها العلة فتح المغيب بشرح ألفية الحديث (286 /1)، والكشف الحثيث (10) وذكر هذا التقسيم الدكتور مصطفى باحو في كتابه العلة وأجناسها عند المحدثين (20). وتحدث عنها الدكتور محمد تركي الترك في رسالة للدكتوراه بالتفصيل (39-42).  
<sup>(64)</sup> انظر إلى: العلة بمعناها العام (13/).

وفي هذه الحالة تكون العلة بمعناها العام، وتُسمى علةً بالمعنى العام أو علةً إطلاقاً أو على غير بابها أو على غير اصطلاحها.

وعلى هذا إذا اجتمع هذان الشرطان في الحديث تكون العلة على اصطلاحها<sup>(65)</sup>، وفي هذه الحالة ينطبق عليها التعريف المشهور للعلة من كونها سبباً غامضاً خفياً يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه<sup>(66)</sup>. وفي الغالب أن الروايات تكون قاذحة<sup>(67)</sup>.

وعلى هذا لا تُسمى العلة علة اصطلاح إلا إذا وجد الشرطان كلاهما، أما إذا فقد أحدهما أو كلاهما، أو لم يوجد أصلاً كما هو الحال في الحديث الموضوع والمنسوخ ونحوهما، فإنها حينئذ تكون قد خرجت عن المعنى الاصطلاحي أو المعنى الخاص للعلة، إلى معنى آخر ويمكننا أن نسميها علةً بالمعنى العام، أو علةً إطلاقية، أو علةً على غير بابها، أو مقتضاها، ولعدم سهولة تعريف العلة من خلال هذين الشرطين آنفي الذكر، ومتى يتحققان في أي حديث من أجل أن نقول: إن في الحديث علة، لم يتكلم في موضوع العلة إلا فطاحل المحدثين وفحولهم، الذين غاصوا في بحر علوم الحديث بكل مهارةٍ وذكاءٍ واقتدار، قال الإمام السيوطي: "وهذا النوع من أجلها"، أي أجل أنواع علوم الحديث وأشرفها وأدقها، وإنما (يتمكن منه أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب)، ولهذا لم يتكلم فيه إلا القليل، كابن المديني، وأحمد، والبخاري، ويعقوب بن أبي شيبة، وأبي حاتم، وأبي زُرعة، والدارقطني."

وقد تحدث ابن الصلاح عن العلة بالمعنى العام فقال: "ثم اعلم أنه قد يُطلق اسمُ العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القاذحة في الحديث المُخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح. وسمى الترمذي النَّسخَ علةً من علل الحديث ثم إن بعضهم أطلق اسم العلة على ما ليس بقاذح من وجوه الخلاف، نحو إرسال من أرسل الحديث الذي أسنده الثقة الضابط...<sup>(68)</sup>".

وشرح ابن حجر كلامه في النكت فقال مراده بذلك أن ما حققه من تعريف المعلول، قد يقع في كلامهم ما يخالفه، وطريق التوفيق بين ما حققه المصنف وبين ما يقع في كلامهم أن اسم العلة إذا أطلق على حديث لا يلزم منه أن يسمى الحديث معلولاً اصطلاحاً؛ إذ المعلول ما علته قاذحة

<sup>(65)</sup> بالمعنى الخاص الاصطلاحي المشهور عند المحدثين

<sup>(66)</sup> انظر إلى رسالة الدكتوراه لمحمد التركي: (42/).

<sup>(67)</sup> انظر إلى: المصدر السابق (43/).

<sup>(68)</sup> انظر إلى: مقدمة ابن الصلاح (190/).



خفية والعلة أعم من أن تكون قاذحة أو غير قاذحة خفية أو واضحة، ولهذا قال الحاكم: "وإنما يعل الحديث من أوجه ليس فيها للجرح مدخل"<sup>(69)</sup>، وقال العراقي عن السابقين في حديثه عن العلة...: "ولكن الظاهر أن قصدهم جمع مطلق العلة خفية كانت أو ظاهرة."<sup>(70)</sup>

وقد أجمل تعريفها الدكتور محمد الترك في رسالته للدكتوراه فقال: "ويمكن من خلال تعريفات المتقدمين يمكننا أن نُعرّف العلة بتعريفها العام وهو أنها تطلق على كل أمر يشكل في الحديث سواء كان في السند أو المتن ظاهراً كان أم خفياً"<sup>(71)</sup>.

إن العلة بمعناها العام تبحث في أوامٍ الرواية كُلهم عموماً -الثقات والضعفاء- في رواياتهم، ولا تقتصر فقط -كالعلة بالمعنى الخاص- على أوامٍ بعض الرواة الثقات<sup>(72)</sup>.

**المطلب الثاني: ماذا تُسمى العلة إذا اختل أحد شرطيهما أو كلاهما أو لم يوجد أصلاً؟**

لقد ذكرت فيما سبق شرطي العلة اللذين إذا اختل أحدهما خرجت العلة عن المعنى الاصطلاحي المشهور عند المحدثين.

الشرط الأول: الخفاء والغموض.

الشرط الثاني: القبح.

وإذا فُقد أحد الشرطين فلا يمكن أن نسمي العلة بالمعنى الاصطلاحي، كأن توصف علة الحديث كالتالي:

1. فقدان الخفاء أو الغموض وكانت العلة ظاهرة قاذحة.

2. فقدان الشرط الثاني وكانت العلة خفية أو غامضة غير قاذحة.

3. فقدان الشرطين وكانت العلة ظاهرة غير قاذحة.

وفي هذه الحالة تكون العلة بمعناها العام، وتُسمى علة بالمعنى العام أو علة إطلاقاً أو على غير بابها أو على غير اصطلاحها.

وليس يعني أنها لم تكن علة يعل بها المحدثون الأحاديث أو أنهم لم يكونوا يعرفونها، بل كانوا يعرفونها ويعلون بها أحاديثهم وكتب العلل فيها كثير من الأحاديث التي أعلنت بالظاهر أو بالعلة الجلية الظاهرة ككذب الراوي وفسقة وغير ذلك كثير.

<sup>(69)</sup> انظر إلى: النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (2/ 771).

<sup>(70)</sup> انظر إلى: فتح المغيب بشرح ألفية الحديث (1/ 286).

<sup>(71)</sup> انظر إلى: رسالة الدكتوراه لمحمد التركي (42/).

<sup>(72)</sup> انظر إلى: الجامع في العلل والفوائد: (29/)، والكشف الحثيث: (24/).

ويقول الدكتور محمد تركي الترك كلاماً جميلاً عن استخدام العلماء السابقين للعلة بالمعنى الاصطلاحي الخاص أو المعنى المشهور للعلة، فيقول: "والذي يظهر أن اتفاق أكثر العلماء على قصر العلة على النوع الثاني<sup>(73)</sup>، ولعل السبب في ذلك هو تقليدهم لابن الصلاح وهو أول من ذكره وحرره، وتابعه من جاء بعده وإن كان بعضهم زاد عليه بعض القيود<sup>(74)</sup>".

### المبحث الثالث: وفيه مطلبان

#### المطلب الأول: أنموذج للإغلال بالتدليس<sup>(75)</sup>

1- مسألة (1066) قال ابنُ أبي حاتمٍ ( رَحِمَهُ اللهُ ) : "وسألتُ أبي عن حَدِيثِ رواه هشام بن عمار، عن الوليد بن مُسلم؛ قال: حدثنا الأوزاعي، عن عطاء؛ أنه حدثه، عن عائشة: أن رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) دخل عليها وعندها حميم<sup>(76)</sup> لها يخنقه الموت، فلما رأى النبي (ﷺ) ما بها قال: لا تبتئسي على حميمك؛ فإن ذلك من حسناته؟ قال أبي: هذا حَدِيثٌ منكر<sup>(77)</sup>.<sup>(78)</sup>".

#### أولاً: تخريج الحديث

-أُخْرِجَهُ ابْنُ مَاجَةَ فِي سُنَنِهِ كِتَابِ الْجَنَائِزِ بَابُ مَا جَاءَ فِي الْمُؤْمِنِ يُوَجِّرُ النَّزْعَ (441/2) حَدِيثٌ رَقْم (1450) عَنْ هِشَامِ بْنِ عِمَارٍ بِهِ حَدِيثٌ بَلْفِظِهِ.

-أُخْرِجَهُ الذَّهَبِيُّ فِي تَذَكْرَةِ الْحُقَاطِ (688/2) (فِي تَرْجَمَةِ عَبْدِانِ الْإِمَامِ رَقْم (688/2)709) مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ عِمَارٍ بِهِ حَدِيثٌ بَلْفِظِهِ.

#### ثانياً: دراسة رجال الإسناد

<sup>(73)</sup> العلة الخفية بشرطها، وهو جعل القسم الثاني من أقسام العلة في رسالته العلة الخفية.

<sup>(74)</sup> انظر إلى: رسالة الدكتوراه لمحمد التركي (42/).

<sup>(75)</sup> التدليس: هو ما لم يسمَّ فيه الراوي من حدثه وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به. وهو مشتق من الدَّلس - وهو اختلاط الظلام-، سمي بذلك لاشتراكهما في الخفاء. انظر إلى شرح المنظومة البيقونية مع حاشية الأجهوري (59/).

<sup>(76)</sup> الحميم والحامة: هو خاصة الإنسان ومن يقرب منه. انظر إلى: "النهاية" (446/1).

<sup>(77)</sup> تنوعت إطلاقات أبو حاتم على الحديث المنكر فتارة يطلقه على الحديث الذي فيه راوٍ ضعيف أو متروك أو فيه انقطاع في الإسناد أو فيه حديث موضوع أي نكارة في المتن أو يطلقه على الحديث الذي في إسناده راوٍ مدلس. انظر إلى: الحديث المنكر عند ابو حاتم (8-27).

<sup>(78)</sup> انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (1/ 359-360) علل أخبار في الجنائز ، مسألة رقم (1066).

1. هِشَامُ بْنُ عَمَّارِ بْنِ نُصَيْرِ السُّلَمِيِّ الدَّمَشْقِيِّ الْخَطِيبِ<sup>(79)</sup>.

قال يحيى بن معين: "ثقة<sup>(80)</sup>"، وقال العجلي: "ثقة صدوق<sup>(81)</sup>"، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(82)</sup>، وقال الذهبي: "الحافظ خطيب دمشق وعالمها<sup>(83)</sup>"، وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق مقررٌ كبير فصار يتلقن فحديثه القديم أصح، مات سنة خمس وأربعين ومائتين على الصحيح<sup>(84)</sup>".

خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ: صدوق<sup>(85)</sup>.

2. الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمِ الْقُرَشِيِّ، أَبُو الْعَبَّاسِ الدَّمَشْقِيِّ مَوْلَى بَنِي أُمِيَّة<sup>(86)</sup>.

قال أبو زُرْعَةَ الدَّمَشْقِيِّ: "سألت أبا مسهر عن الوليد ابن مُسْلِمٍ فَقَالَ: "كَانَ مِنْ ثِقَاتِ أَصْحَابِنَا، وَفِي رِوَايَةٍ: "مِنْ حِفَاظِ أَصْحَابِنَا<sup>(87)</sup>"، وقال أبو زرعة الدمشقي عن الوليد: "يعاني تدليس التسوية<sup>(88)</sup>"، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(89)</sup>، وقال الذهبي: "كان مدلساً فيتقى من حديثه ما قال فيه

<sup>(79)</sup> انظر إلى: تهذيب الكمال (242/30).

<sup>(80)</sup> انظر إلى: سؤالات ابن الجنيد ليحيى ابن معين (397/).

<sup>(81)</sup> انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (332/2).

<sup>(82)</sup> انظر إلى: الثقات لابن حبان (233/9).

<sup>(83)</sup> انظر إلى: الكاشف (337/2).

<sup>(84)</sup> انظر إلى: تقريب التهذيب (573/).

<sup>(85)</sup> إلا أنه كبير فصار يتلقن فحديثه القديم أصح كما نص عليه أبو حاتم ويقال إن ممن سمع منه قديماً أبو عبيد القاسم بن سلام، روى عنه قبل وفاته بنحو عن أربعين سنة، أما روايته في صحيح البخاري فهي تحمل على أنها من مروياته قبل أن يكبر ويلقن، والله تعالى أعلم. انظر تعليق: الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط (ص: 364). والدليل على ذلك: قال أبو بكر الإسماعيلي، عن عبد الله بن محمد بن سيار: كان هشام بن عمار يلقن، وكان يلقن كان شيء، ما كان من حديثه وكان يقول: أنا قد أخرجت هذه الأحاديث صحاحاً، وقال الله (تعالى): (فمن بدله بعد ما سمعه فإنما إثمه على الذين يبدلونه) إن كنت تحفظ فحدث، وإن كنت لا تحفظ فلا تلقن ما يلقن، فاختلط من ذلك، وقال: أنا أعرف هذه الأحاديث. ثم قال لي بعد ساعة: إن كنت تشتبه أن تعلم فأدخل إسناداً في شيء، فتفقدت الأسانيد التي فيها قليل اضطراب، فجعلت أسأله عنها فكان يمر فيها يعرفها. تهذيب الكمال في أسماء الرجال (250/30).

<sup>(86)</sup> انظر إلى: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (86/31)، وتاريخ الإسلام (1241/4) وسير أعلام النبلاء: (211/9)، وتذكرة الحافظ: (302/1)، وتاريخ الدوري: (634/2)، وطبقات خليفة: (317/)، وثقات ابن حبان: (222/9).

<sup>(87)</sup> انظر إلى: تاريخ أبو زرعة الدمشقي (384 /).

<sup>(88)</sup> انظر إلى: المدلسين (99 /).

<sup>(89)</sup> انظر إلى: ثقات ابن حبان (9 / 222).

عن...<sup>(90)</sup>، وقال ابن حجر: "ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية"<sup>(91)</sup>، وقد ذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة في طبقات المدلسين ويشترط لقبول روايته أن يصرح الراوي فيها بالسماع في روايته للحديث وقال عنه: "موصوفٌ بالتدليس الشديد مع الصدق"<sup>(92)</sup> مات الوليد في شهر المحرم سنة خمس وتسعين ومائة<sup>(93)</sup>."

**خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ:** ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، "مدلسٌ من المرتبة الرابعة الذين لا يقبلُ حَدِيثُهُمْ إِلَّا إِذَا صَرَحُوا بِالسَّمَاعِ".

3. عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو بْنِ أَبِي عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ<sup>(94)</sup>، أَبُو عَمْرٍو الْفَقِيهُ<sup>(95)</sup>."

نقل ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عن عبدالرحمن بن مهدي قوله: "ما كان بالشام أحد أعلم بالسنة من الأوزاعي"<sup>(96)</sup> قال يحيى بن معين: "ثقة"<sup>(97)</sup>، وقال الْعَجَلِيُّ: "ثقة"<sup>(98)</sup>، وقال مرة: "الأئمة في الحديث أربعة: الأوزاعي، ومالك، وسفيان الثوري، وحمام بن زيد"<sup>(99)</sup>، وقال الحافظ ابن حجر: "ثقة جليل، مات سنة سبع وخمسين ومائة"<sup>(100)</sup>."

**خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ:** ثقةٌ جليل.

4. عَطَاءُ بْنُ أَبِي رِيَّاحٍ، واسمُهُ أَسْلَمُ الْقُرَشِيُّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ<sup>(101)</sup>."

نقل: "ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أبي زُرْعَةَ قوله: "ثقة"<sup>(102)</sup>، وقال ابْنُ سَعْدٍ: "سمعتُ بعضَ أهلِ العلمِ قالوا: "كان ثقةً فقيهاً عالماً كثيراً الحديث"<sup>(103)</sup>، وقال الذهبي:

<sup>(90)</sup> انظر إلى: الكاشف (2/355).

<sup>(91)</sup> انظر إلى: تقريب التهذيب (/584).

<sup>(92)</sup> انظر إلى: طبقات المدلسين (/51).

<sup>(93)</sup> انظر إلى: تقريب التهذيب (/584).

<sup>(94)</sup> الْأَوْزَاعِيُّ: بفتح الألف وسكون الواو وفتح الزاي في آخرها العين المهملة، هذه النسبة إلى الأوزاع، وهي قرى متفرقة فيما أظن بالشام فجمعت، وقيل لها الأوزاع، وقيل إنها قرية تلي باب دمشق يقال لها الأوزاع، وهو الصحيح. الأنساب للسماعي: (387/1).

<sup>(95)</sup> انظر إلى: تهذيب الكمال (17/307-308).

<sup>(96)</sup> انظر إلى: الجرح والتعديل (1/184).

<sup>(97)</sup> انظر إلى: تاريخ ابن معين (/45).

<sup>(98)</sup> انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (2/83).

<sup>(99)</sup> انظر إلى: المرجع السابق (5/276).

<sup>(100)</sup> انظر إلى: تقريب التهذيب (/347).

<sup>(101)</sup> انظر إلى: تهذيب الكمال (20/69).

"أحد الأعلام<sup>(104)</sup>"، وقال الحافظ ابن حجر: "ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، قيل: إنه تغير بأخرة ولم يكثر ذلك منه، مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور<sup>(105)</sup>".

**خُلاصة القول فيه: فقيه فاضل، كثير الإرسال.**

5. عائشة بنت أبي بكر الصديق، وأمها أم رومان بنت عامر، أم المؤمنين، أفقه النساء مطلقاً وأفضل أزواج النبي (p)، ماتت سنة سبع وخمسين على الصحيح، وتوفيت عائشة ليلة سبع عشرة من رمضان هذه السنة، وأوصت إلى عبد الله بن الزبير، وصلى عليها أبو هريرة بعد الوتر، ودفنت بالبقيع وهي بنت ست وستين سنة، ولم يكن بالبقيع قبر مطابق بالحجارة غير قبر الحسن بن علي وقبرها<sup>(106)</sup>".

**ثالثاً: بيان علل الحديث: الحديث فيه علتان:**

**العلّة الأولى:** وهي التي أشار إليها كل من ابن أبي حاتم والذهبي<sup>(107)</sup>، فقالوا: إنه منكر لكن لم يبيننا نكارة الحديث. **قلت:** لعل نكارة الحديث تكون في تدليس الوليد بن مسلم فتدليسه تدليس تسوية<sup>(108)</sup>، كما هو المشهور عنه، حيث عمل على إسقاط شيخ الأوزاعي، والراجح أن هذا الشيخ ضعيف، وسوى السند على عطاء وإن لم توجد روايات أخرى تثبت هذا، إلا أن قول الدارقطني: "

(102) انظر إلى: الجرح والتعديل (331/6).

(103) انظر إلى: الطبقات الكبرى (20/6).

(104) انظر إلى: الكاشف (21/2).

(105) انظر إلى: تقريب التهذيب (391/).

(106) انظر إلى: الإصابة (235-231/8)، والمنتم في تاريخ الملوك والأمم: (303 /5)، وتقريب التهذيب: (750/).

(107) انظر إلى تنكرة الحفاظ (688/2).

(108) تدليس التسوية: "سماه بذلك ابن القطان، وهو شر أفسامه؛ لأن الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس، ويجده الواقف على السند كذلك بعد التسوية، قد رواه، عن ثقة آخر فيحكم له بالصحة، وفيه غرور شديد، وممن اشتهر بفعل ذلك بقيق بن الوليد". انظر إلى: تدریب الراوي (1/ 257)، وقال: ثم ابن القطان إنما سماه تسوية بدون لفظ التدليس، فيقول: سواء فلان، وهذه تسوية، وأقدماء يسمونه تجويداً، فيقولون جوده فلان، أي نكر من فيه من الأجواد، وحذف غيرهم، والتحقق أن يقال: متى قيل تدليس التسوية، فلا بد أن يكون كل من الثقات الذين حذف بينهم الوسائط في ذلك الإسناد، قد اجتمع الشخص منهم بشيخ شيخه في ذلك الحديث، وإن قيل: تسوية بدون لفظ التدليس لم يخرج إلى اجتماع أحد منهم بمن فوقه، كما فعل مالك، فإنه لم يقع في التدليس أصلاً. وقال شيخ الإسلام: ويدخل أيضاً في هذا القسم التسوية، بأن يصف شيخ شيخه بذلك. انظر إلى: تدریب الراوي (1/ 259). وحكمه عند العلماء: مكروه جداً، دمه أكثر العلماء، ثم قال فريق منهم: من عرف به صار مجروحاً مردوداً الرواية وإن بين السماع. انظر إلى: تدریب الراوي (1/ 262).

الوليد بن مُسَلِّم يرسل في أحاديث الأوزاعي، فعند الأوزاعي شيوخُ ضعفاء، عن شيوخِ أدركهم الأوزاعي، فيسقط الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي، عن نافع والرُّهْرِيّ وعطاء<sup>(109)</sup>. وهذا يعد خيراً دليلاً على صحة ما رجَّحناه ، وعلل هذا مرادُ الإمامين أبي حاتمٍ والذهبي في قولهما ببنكارتته، وعلل النكارة تكون من تفردِ هشام بن عمار، وقد تغير حفظه وكان يتلقن، فمن أجل ذلك تكلم فيه بعض أهل العلم كما تقدم في ترجمته.

**العلهُ الثانية:** وجود راوٍ مُدَّس من المرتبة الرابعة في إسناد هذا الحديث وهو: الوليد بن مُسَلِّم، ومن المتعارف عليه عند المحدثين أنه لا بد أن يصرح بالسماع، ولقد تقدّم في ترجمته أنه يدلّس تدليس تسوية، ولقد صرح بالسماع عن شيخه الأوزاعي بصيغة حدثنا وبهذا التصريح تزول تهمة التدليس.

#### رابعاً: الحكم على إسناد الحديث

الحديثُ بعد تخريجه وبيان علله ضعیف<sup>(110)</sup> بهذا الإسناد؛ للنكارة الموجودة في سند الحديث، وهي تفرد هشام بن عمار السلمي، وتدليس التسوية الذي دلّسه الوليد بن مُسَلِّم كما تقدم.

#### المطلب الثاني: أنموذج للإعلان بالإرسال.

مسألة (1371) قال ابنُ أبي حاتمٍ (رَحِمَهُ اللهُ): "وسئل أبو زرعة عن حديثٍ رواه ابن المبارك، عن عنبسة بن سعيد، عن الشعبي، عن جابر، عن النبي (ﷺ) قال: لا يستقاد من الجرح حتى يبرأ؟ قال أبو زرعة: هو مرسل مقلوب<sup>(111)</sup>".

#### أولاً: تخريج الحديث

- أخرجه البزار في كشف الأستار (2/ 204)، كتابُ الجنائيات، باب: لا يُستقادُ من جرحٍ حتّى يبرأ، حديث رقم (1526) من طريق عبد الله بن سنان، عن ابن المبارك، عن عنبسة، عن مجالد، عن الشعبي، عن جابر، به مرفوعاً حديث متقارب الألفاظ.

<sup>(109)</sup> انظر إلى سوّلات السلمي للدارقطني (318-319).

<sup>(110)</sup> الحديث الضعيف: وهو ما لم يجمع صفة الصّحيح أو الحسن. انظر إلى: مقدمة ابن الصلاح (111)، وتدريب الراوي (1/195).

<sup>(111)</sup> انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتمٍ (1/ 456)، علل أخبار في الحدود، مسألة رقم (1371). ، ونقل هذا النص بتمامه: ابن عبد الهادي في التنقيح (3/ 271)، والزيلعي في "نصب الراية" (4/ 378).

- أخرج الطبراني في المعجم الأوسط (1/ 46)، بَابُ الْأَلْفِ: مَنْ اسْمُهُ أَحْمَدُ، حديث رقم (126)، من طريق، مَهْدِيِّ بْنِ جَعْفَرِ الرَّمْلِيِّ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ عَنبَسَةَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ، به مرفوعاً حديث بلفظه.

#### ثانياً: دراسة رجال الإسناد

1- عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ بْنِ وَاصِحِ الْحَنْظَلِيِّ<sup>(112)</sup>، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، الْمَرْوَزِيُّ<sup>(113)</sup>، (114)." .

نقل البخاري عن، سَلَامِ بْنِ أَبِي مُطِيعٍ قَوْلَهُ: " مَا خَلَّفَ بِالْمَشْرِقِ مِثْلَهُ<sup>(115)</sup>"، وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: " كَانَ ثِقَةً، مَأْمُونًا، إِمَامًا، حُجَّةً، كَثِيرَ الْحَدِيثِ<sup>(116)</sup>"، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: " ثِقَةٌ ثَبَّتْ فِيهِ فِقْهٌ عَالِمٌ جَوَادٌ مُجَاهِدٌ جُمِعَتْ فِيهِ خِصَالُ الْخَيْرِ<sup>(117)</sup>"، مَاتَ بِهَيْبَتٍ مُنْصَرِفًا مِنَ الْعَزْرِ سَنَةَ إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَمِائَةً، وَهُوَ ثَلَاثٌ وَسِتُّونَ سَنَةً<sup>(118)</sup>."

**خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ:** ثِقَةٌ ثَبَّتْ فِيهِ فِقْهٌ عَالِمٌ جَوَادٌ مُجَاهِدٌ جُمِعَتْ فِيهِ خِصَالُ الْخَيْرِ ، بَلْ هُوَ بَحْرٌ مِنْ بَحْرِ الْعِلْمِ.

2- عَنبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ، بِنُ الضَّرِيرِ الْأَسَدِيِّ، أَبُو بَكْرٍ الْأَسَدِيُّ الْكُوفِيُّ، قَاضِي الرِّيِّ، وَلِذَلِكَ اشْتَهَرَ بِعَنْسَةِ الرِّازِيِّ<sup>(119)</sup>."

نقل ابن أبي حاتم عن، أحمد بن حنبل قوله: "ثقة، وعن أبيه قوله: "ثقة لا بأس به، وعن أبي زرعة قوله: "ثقة<sup>(120)</sup>"، وقال ابن حجر: "ثقة مات بعد المائة<sup>(121)</sup>".

**خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ:** ثِقَةٌ.

<sup>(112)</sup> الْحَنْظَلِيُّ: بفتح الحاء المهملة وسكون النون وفتح الظاء المعجمة هذه النسبة إلى بني حنظلة. الأنساب للسمعاني (284/4).

<sup>(113)</sup> الْمَرْوَزِيُّ: بفتح الميم والواو بينهما الراء الساكنة وفي آخرها الزاي. انظر إلى: الأنساب (207/12)، واللباب (199/3).

<sup>(114)</sup> انظر إلى: سير أعلام النبلاء (8/ 378).

<sup>(115)</sup> انظر إلى: التاريخ الكبير للبخاري (5/ 212).

<sup>(116)</sup> انظر إلى: الطبقات الكبرى (7/ 372).

<sup>(117)</sup> انظر إلى تقريب التهذيب (/ 320).

<sup>(118)</sup> انظر إلى: الطبقات الكبرى (7/ 372).

<sup>(119)</sup> انظر إلى: تاريخ الإسلام (4/ 469)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (22/ 406).

<sup>(120)</sup> انظر إلى: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (6/ 399).

<sup>(121)</sup> انظر إلى: تقريب التهذيب (/ 432).

1- مُجَالِدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ عُمَيْرِ الْهُمَدَانِيِّ<sup>(122)</sup>، أَبُو عَمْرٍو الْكُوفِيُّ<sup>(123)</sup>.

قال يحيى بن معين: "ثقة<sup>(124)</sup>"، وقال العجلي: "جائز الحديث، حسن الحديث<sup>(125)</sup>"، وذكره النسائي في الضعفاء والمتروكين، وقال: "ضعيف<sup>(126)</sup>"، ونقل ابنُ أبي حاتم عن أحمد بن حنبل قوله: "ليس بشيءٍ يرفع حديثاً كثيراً لا يرفعه الناس، وقد احتمله الناس، وعن أبيه -أبي حاتم- قوله: "لا يحتج بحديثه، وليس بقوي الحديث، وعن يحيى بن سعيد القطان قوله: "ضعيف، في نفسي منه شيء، قال: "أبو محمد يعني أنه تغير حفظه في آخر عمره<sup>(127)</sup>"، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: "وكان رديء الحفظ يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل لا يجوز الاحتجاج به<sup>(128)</sup>"، وقال الدارقطني: "ليس بقوي<sup>(129)</sup>"، ونقل المزي عن النسائي قوله: "ثقة<sup>(130)</sup>"، وقال الذهبي: "صالح الحديث<sup>(131)</sup>"، وقال الحافظ ابن حجر: "ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره، مات سنة مائة وأربع وأربعين<sup>(132)</sup>".

خُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِيهِ: ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره.

قُلْتُ: ولعل اسم مجالد بن سعيد قد صحف إلى عنبسة بن سعيد، وترجمت له خلال ترجمتي لرجال الإسناد وسوف أتحدث عن ذلك خلال حديثي عن علة هذا الحديث.

2- عَامِرُ بْنُ شَرَاهِيلَ، وَقِيلَ: ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَرَاهِيلَ، وَقِيلَ: غَيْرُ ذَلِكَ، الشَّعْبِيُّ، أَبُو عَمْرٍو الْكُوفِيُّ<sup>(133)</sup>.

<sup>(122)</sup> الْهُمَدَانِيُّ: يفتح الهاء وسكون الميم وفتح الدال المهملة، هي منسوبة إلى همدان، وهي قبيلة من اليمن نزلت الكوفة. الأنساب للسمعاني: (419/13).

<sup>(123)</sup> انظر إلى تهذيب الكمال (219/27).

<sup>(124)</sup> انظر إلى: تاريخ ابن معين (269/3).

<sup>(125)</sup> انظر إلى: معرفة الثقات للعجلي (264/2).

<sup>(126)</sup> انظر إلى: الضعفاء والمتروكون (95/).

<sup>(127)</sup> انظر إلى: الجرح والتعديل (361/8-362).

<sup>(128)</sup> انظر إلى: كتاب المجروحين (10/3).

<sup>(129)</sup> انظر إلى: الضعفاء والمتروكون (134/3).

<sup>(130)</sup> انظر إلى: تهذيب الكمال (223/27).

<sup>(131)</sup> انظر إلى: المغني في الضعفاء للذهبي (542/2).

<sup>(132)</sup> انظر إلى: تقريب التهذيب (520/).

<sup>(133)</sup> انظر إلى: تهذيب الكمال (28/14).



نقل ابن أبي حاتم عن يحيى بن معين قوله: "ثقة"، وعن أبي زرعة قوله: "ثقة"، وعن مكحول قوله: "ما رأيت أحداً أفقه من الشعبي"<sup>(134)</sup>، وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(135)</sup>، وقال الذهبي: "كان إماماً حافظاً فقيهاً متقناً ثبناً متقناً"<sup>(136)</sup>، وقال الحافظ ابن حجر: "ثقة مشهور فقيه فاضل، مات بعد المائة"<sup>(137)</sup>.

### خلاصة القول فيه: ثقة مشهور فقيه فاضل.

3- جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَرَامِ بْنِ سَوَادِ الْأَنْصَارِيِّ، ثُمَّ السَّلْمِيِّ<sup>(138)</sup>، صحابي ابن صحابي، غزا تسع عشرة غزوة، ومات بالمدينة بعد السبعين، وهو ابن أربع وتسعين<sup>(139)</sup>.

### ثالثاً: بيان علل الحديث

#### الحديث فيه علتان:

**العلة الأولى:** الإرسال الموجود في سند الحديث، وقد تكلم العلماء في ذلك مرجحين الرواية المعللة بالإرسال، على الرواية المتصلة، موافقين قول أبي زرعة في هذا الحديث، سواء أكان الإرسال من هذه الطريقة أم من طريق أخرى. قال أبو داود: "وأسند ابن علي، عن أيوب، عن عمرو، عن جابر، ووهم فيه، والأول أصح"<sup>(140)</sup>. **قُلْتُ:** أي المرسل. وقال الدارقطني: "وهو المحفوظ مرسلًا"<sup>(141)</sup>، وهذا ما يؤيد ما ذهب إليه أبو زرعة من ترجيح الرواية المعللة بالإرسال على الرواية المتصلة، وقد وردت علة الإرسال في مسألة مستقلة برقم (1391)، حيث ذكر ابن أبي حاتم هذا الحديث عن جابر من غير وجه، تارة مرفوعاً وتارة مرسلًا، ثم أورد رواية حماد بن سلمة، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، مرسلًا، ثم قال سمعت أبا زرعة يقول: "حديث حماد بن سلمة

<sup>(134)</sup> انظر إلى: الجرح والتعديل (323/6-324).

<sup>(135)</sup> انظر إلى: الثقات لابن حبان (185/5).

<sup>(136)</sup> انظر إلى: تذكرة الحفاظ (63/1).

<sup>(137)</sup> انظر إلى: تقريب التهذيب (287).

<sup>(138)</sup> السَّلْمِيُّ: بفتح السين المهملة وسكون اللام، هذه النسبة إلى الجد، وهو كان من آبائه وأجداده سَلَمَ. الأنساب للسمعاني: (179/7).

<sup>(139)</sup> انظر إلى: الاستيعاب (219/1-220)، والإصابة: (546/1-547)، وتقريب التهذيب: (136/).

<sup>(140)</sup> انظر إلى: المراسيل لأبي داود (208/).

<sup>(141)</sup> انظر إلى: سنن الدارقطني (72/4).

أشبهه<sup>(142)</sup> "أي المرسل. قُلْتُ: وعلة الإرسال في هذا الحديث علة خفية قاذحة؛ لأنها وقعت من الثقات.

**العلة الثانية:** وهي كما أشار إليها أبو زرعة بأنّ هذا الحديث معلول بالقلب<sup>(143)</sup>، ولكن لا يعلم مكانه في سند الحديث أو ممن وقع منه فعل ذلك من الرواة، وهو أمر مشكّل كما أشار إلى ذلك المحققون الذين قاموا بتحقيق كتاب علل الحديث، وهنا يحتمل القلب أن يكون في أمرين اثنين:

**الاحتمال الأول:** ما ذهب إليه المحققون حيث قالوا: " فهو مشكّل، لكن لعله يعني أن اسم «مجالد بن سعيد» انقلب على الراوي عن ابن المبارك إلى «عنبسة بن سعيد»، والله أعلم.<sup>(144)</sup>

**قُلْتُ:** وهذا احتمال ضعيف؛ لقرائن كثيرة منها جزم الإمام الطبراني بتفرد عنبسة بن سعيد برواية الحديث، فقال الطبراني: "لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ إِلَّا عَنْبَسَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَاضِي الرَّيِّ، وَلَا عَنْ عَنْبَسَةَ إِلَّا ابْنُ الْمُبَارَكِ، تَفَرَّدَ بِهِ: مَهْدِيُّ بْنُ جَعْفَرٍ<sup>(145)</sup> (146)"، وهو صدوق له أوهام. ولأنّ جل العلماء الذين أوردوا الحديث وأخرجوه لم يذكروا في سند الحديث إلا عنبسة بن سعيد، عن مجالد، عن الشعبي، به. **قُلْتُ:** وإن صحّ هذا الاحتمال فهو قلب مفسد في سند الحديث؛ لأنّ فيه إبدال راوٍ ضعيف وهو "مجالد بن سعيد، براوٍ ثقة، وهو عنبسة بن سعيد، وهو ما يترتب عليه ارتقاء درجة سند الحديث من الضعف إلى الصحة.

**الاحتمال الثاني:** فهو ليس المراد به المقلوب على اصطلاحه؛ بل قد يكون من ملحقاته، وهو يعني أن المراد بالمقلوب من قول أبي زرعة أن أصل هذا الإسناد وصوابه هو رواية ابن المبارك عن عنبسة بن سعيد، عن جابر عن الشعبي، عن النبي (p)، وإن صحّ هذا الاحتمال فهو قلب مفسدٌ جداً؛ لأنّ فيه وصلٌ لحديثٍ مرسل؛ والكذب في نسبة رواية هذا الحديث إلى جابر الصحابي عن

(142) انظر إلى: علل الحديث لابن أبي حاتم (1/ 463).

(143) المقلوب: وهو قسمان: الأول: أن يكون الحديث مشهوراً براوٍ، فيجعل مكانه آخر في طبقته (نحو حديث مشهور، عن سالم، جعل عن نافع؛ ليُرْعَبَ فيه) لِعَرَابَتِهِ، أو عن مالك، جعل عن عبيد الله بن عمّار. القسم الثاني: أن يُؤخَذَ إسنادٌ منّي فيجعل على منّي آخر، وبالعكس وهذا قد يفصد به أيضاً الإغراب، فيكون كالوضع، وقد يفعل اختياراً لحفظ المحدث، أو لقبوله للتلقين، وقد فعل ذلك شعبة وحماد بن سلمة، وأهل الحديث. قال ابن دقيق العيد: وهو الذي يُطلق على راويه أنه يسرق الحديث. انظر إلى: تدريب الراوي (1/ 342-345).

(144) انظر إلى: تحقيق علل الحديث لابن أبي حاتم (4/ 209).

(145) هو: مهدي بن جعفر بن حيهان بتشديد التحتانية الرملي الزاهد صدوق له أوهام، مات سنة ثلاثين تمييز. انظر

إلى: تقريب التهذيب (548 /)

(146) انظر إلى: المعجم الأوسط (1/ 46).

النبي (p)؛ لأنه لا يعلم هل هو الذي رواه عنه أو لم يرويه عنه حتى يثبت ذلك عنه، وهذا كله في حالة الوصل، وأما في حالة كون الحديث مرسلًا عن الشعبي وهو تابعي، فيكون جابر الذي روى عنه، هو جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجَعْفِيُّ<sup>(147)</sup> وليس جابر بن عبدالله الأنصاري الصحابي (رضي الله عنه) و جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجَعْفِيُّ الْكُوفِيُّ ضَعِيفٌ مَتَّهَمٌ بِالْكَذِبِ<sup>(148)</sup>.

قُلْتُ: هناك حديثٌ أخرجه البزار في كشف الأستار رقم (1526)، يرويه عن عَنبَسَةَ، عن مُجَالِدٍ، به.

#### رابعاً: الحكم على إسناده الحديث:

الحديث بعد تخريجه وبيان علله ضعيفٌ بهذا الإسناد؛ للإرسال والاضطراب<sup>(149)</sup>.

<sup>(147)</sup> انظر إلى: تهذيب الكمال (4/466).

<sup>(148)</sup> هو: جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ الْجَعْفِيُّ الْكُوفِيُّ، قال الذهبي: أَحَدُ أَوْعِيَةِ الْعُلَمَاءِ عَلَى ضَعْفِهِ وَرَفْضِهِ، وقال ابن حجر عنه: ضعيف رافضي وعده ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع؛ لأنه لو صرح به لانتفت علة تدليسه، وهي علة ظاهرة قاذحة، وقال: ضعفه الجمهور ووصفه الثوري والعجلي وابن سعد بالتدليس، وثُفِّيَ جَابِرُ بْنُ يَزِيدَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَعَشْرِينَ وَمِائَةً. انظر إلى: الطبقات الكبرى (6/333)، وتاريخ الإسلام (3/385) تقريب التهذيب (137/1)، وطبقات المدلسين (53/).

<sup>(149)</sup> الْمُضْطَرَبُ هُوَ الَّذِي يُرْوَى عَلَى أَوْجِهِ مُخْتَلَفَةً مُتَقَارِبَةً، فَإِنْ رُجِّحَتْ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ بِحِفْظِ رَاوِيهَا أَوْ كَثْرَةِ صُحْبَتِهِ الْمَرْوِيِّ عَنْهُ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ: فَالْحُكْمُ لِلرَّاجِحَةِ، وَلَا يَكُونُ مُضْطَرَبًا. وَالِاضْطِرَابُ يُوجِبُ ضَعْفَ الْحَدِيثِ لِشُعَارِهِ بَعْدَ الضَّبْطِ، وَيَقَعُ فِي الْإِسْنَادِ تَارَةً، وَفِي الْمَثْنِ أُخْرَى، وَفِيهِمَا مِنْ رَاوٍ أَوْ جَمَاعَةٍ. انظر إلى: تدريب الراوي (1/308).

## الخاتمة

وقد ضمنتها النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث، بالإضافة إلي توصياتي للدارسين والباحثين.

### النتائج والتوصيات:

#### أولاً النتائج:

1. لعل الإمام الحاكم النيسابوري أول من صنف علل الحديث في نوع خاص، وأيضاً أول من جعله نوعاً مستقلاً، ولعله أول من عرفه اصطلاحاً كذلك.

2. أهمية كُتُبِ العِللِ وَمِنْهَا عِللُ ابْنِ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ فِي تَخْرِيجِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ؛ لِأَنَّ هُنَاكَ بَعْضاً مِنْ طَرِقِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ قَدْ انْفَرَدَتْ بِهَا هَذِهِ الْكُتُبُ، دُونَ غَيْرِهَا حَتَّى مِنْ كُتُبِ الرَّوَايَةِ.

3. قد تقع أكثر من علة في الحديث بمختلف أنواع العلل، فتكون علة قاذحة وغير قاذحة معاً في حديث واحد.

#### ثانياً: التوصيات:

1. إكمال تخريج العلة بالمعنى الخاص من كتاب عِللِ ابْنِ أَبِي حَاتِمِ الرَّازِيِّ؛ حَتَّى يَتِمَّ الْمَشْرُوعُ الَّذِي بَدَأَتْ بِهِ، لَعَلَّ ذَلِكَ يُضَيِّفُ شَيْئاً جَدِيداً إِلَى الْمَكْتَبَةِ الْحَدِيثِيَّةِ.

2. العمل على توزيع أمهات كتب العلل، ككتاب عِللِ: ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ، وَأَحْمَدَ، وَابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالْبَزَارِ، وَالدَّارِقُطْنِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنْ فُحُولِ الْمُحَدِّثِينَ عَلَى طَلِبَةِ الْمَاجِسْتِيرِ بِأَنْصِبَةٍ مُوَحَّدَةٍ؛ حَتَّى يَتِمَّ دِرَاسَتُهَا وَفَقْ مَنْهَجٍ عِلْمِيٍّ مُوَحَّدٍ.

فُهِرِسْتُ الْمَصَادِرِ وَالْمَرَاجِعِ مُرْتَبَةً مُعْجَمِيًّا

- الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ.

• ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث، للدكتور رفعت فوزي عبدالمطلب، مكتبة الخانجي للنشر، القاهرة، مصر، دون طبعة وتاريخ.

• أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء، (أصل هذا الكتاب "رسالة ماجستير" نوقشت في بغداد في 23/6/1999م، وكانت بإشراف العلامة المحقق "هاشم جميل" وحصلت على درجة الامتياز)، لماهر ياسين فحل الهيتي، دار عمار للنشر، عمان، الطبعة: الأولى، (1420هـ/2000م).

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة: الأولى، (1412هـ/1992م).
- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عزالدين ابن الأثير، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، (1415هـ/1994م).
- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق، دون طبعة وتاريخ.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، (2003م).
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، الرياض، دون طبعة وتاريخ.
- تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، (1419هـ - 1998م).
- التمييز، لمسلم بن الحجاج أبي الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، مكتبة الكوثر، المربع، السعودية، الطبعة: الثالثة، (1410هـ).
- الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبي حاتم، الدارمي، البُستي، دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة: الأولى، (1393هـ/1973م).
- الجامع في العلل والفوائد، للدكتور ماهر ياسين الفحل، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة: الأولى، (1431هـ).
- الجرح والتعديل، لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، (1271هـ/1952م).
- رسالة الدكتوراه، لمحمد بن تركي التركي في تحقيق جزء من كتاب علل الحديث للحافظ عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي، طبعة (1419هـ).

- سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى، تحقيق: أحمد محمد شاكر (ج 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج 4، 5)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة: الثانية، (1395هـ/1975م).
- سوالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل، لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبي بكر المعروف بالبرقاني، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للطبع والنشر والتوزيع، دون طبعة وتاريخ.
- العلة بمعناها العام عند المحدثين -دراسة نظرية ونماذج تطبيقية من علل ابن أبي حاتم الرازي، للباحث مصطفى محمد نجم، وهي عبارة عن رسالة ماجستير نوقشت في جامعة الأزهر غزة، (1439هـ/2018م).
- العلة وأجناسها عند المحدثين، للشيخ أبي سفيان مصطفى باحو، دار الضياء، طنطا، مصر، دون طبعة وتاريخ.
- علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سَوْرَة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى، تحقيق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود الصعيدي، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، الطبعة: الأولى، (1409هـ).
- العلل لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، (1427هـ/2006م).
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، دار الفكر، الطبعة الثانية، (1398هـ/1978م).
- معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبي الحسين، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الفكر، عام النشر: (1399هـ/1979م).
- مفهوم العلة عند المحدثين، لمحمود طولبة، وهو بحث نشر في مجلة المنارة عام (2003م)، التي تصدر عن جامعة ال البيت -المفرق - المملكة الأردنية الهاشمية (2004م).
- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تعليق: محمد الصباغ، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، (1410هـ/1990م).

- النهاية في غريب الحديث والأثر، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبدالكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، بدون طبعة، (1399هـ/1979م).